

محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2014

سمية بلقاسمي

طالبة دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة 1

Résumé :

Cette étude essaye d'identifier les déterminants du chômage dans l'économie algérienne, durant la période 1990-2014, pour offrir des suggestions dans le but de diminuer son taux. On est arrivé au résultat que, le chômage dans notre économie est structural, et que ses déterminants les plus importants sont l'investissement intérieur total et la croissance économique. La source la plus importante de ces déterminants est l'augmentation des prix du pétrole, ce qui indique la dominance du secteur des hydrocarbures sur l'économie algérienne. Cependant, le pétrole fournit les ressources, et non pas les postes de travail.

Les autorités doivent donc soutenir

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على محددات البطالة في اقتصادنا الوطني خلال الفترة 1990-2014، وذلك من أجل تقديم اقتراحات للتقليل من معدلاتها. وكانت النتيجة التي تم التوصل إليها إلى أن البطالة في اقتصادنا الوطني هي من النوع الهيكلي، كما أن أهم محدداتها هي إجمالي الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي والتي أهم مصدر لها هو ارتفاع أسعار النفط، مما يدل على هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، إلا أن النفط يوفر الموارد وليس الشغل. وبالتالي يتوجب على السلطات تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ودفع وتيرة النمو

le rythme de la croissance économique grâce à d'autres sources, autres que les hydrocarbures, ce, pour sortir de la dépendance à l'égard de ce secteur.	الاقتصادي بالاعتماد على مصادر أخرى غير المحروقات للخروج من التبعية لهذا القطاع.
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------

مقدمة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي قد تواجه أي اقتصاد سواء كان متقدما أم ناميا نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل لقوة للعنصر البشري وما يترتب عن ذلك من ضياع للإنتاج ويؤثر سلبا على رفاهية المجتمع، فالبطالة آثار اقتصادية واجتماعية بليغة حيث تؤدي لخسارة البلد لجزء من الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر على الأجور والطلب الكلي وسوء توزيع الدخل في الاقتصاد كما تعد هدرا لقدرات المتعطلين وسببا في تدني مستوى المعيشة وأرضا خصبة لانتشار الجريمة والفقر والأمراض ناهيك عن الاضطرابات النفسية التي يعني منها العاطلون والاضطراب في الاستقرار السياسي الذي قد يحدث. وبما أن الاقتصاد الجزائري يتخبط في العديد من المشاكل فإن مشكلة البطالة تشكل هاجسا كبيرا أمام الحكومات والمواطنين على حد سواء، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، وبما أن تفسير البطالة والبحث عن محدداتها يختلف باختلاف هيكل الاقتصاديات، والفترات الزمنية التي تمر بها الدول، مما سبب جدلا بين الاقتصاديين فيما يخص تفسيرها، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية، أما النظرية الماركسية فهي تؤمن أن البطالة جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، وهي ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وقد أقرت النظرية الكينزية بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال، ومع التطور التكنولوجي ظهرت نظرية البطالة التكنولوجية، كما قامت النظريات الحديثة بتفسير

البطالة بإدخال فروض أكثر واقعية عن سابقتها. وهذا الاختلاف في التفسير راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار. فإنه يجدر بنا البحث عن أهم محددات البطالة في الجزائر من أجل الوصول لبرامج محددة لمواجهتها. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري؟

المحور الأول: دراسة تحليلية لمحددات البطالة في الجزائر

تكمن أهم محددات البطالة في الجزائر في:

1- النمو السكاني ونمو السكان النشطين: عرفت الفترة منذ الاستقلال إلى 1979 نموا ديموغرافيا سريعا حيث ارتفع عدد السكان سنة 1970 إلى 13.309 مليون نسمة بعدما كان يقدر ب 10.458 مليون نسمة سنة 1962، أي زيادة قاربت 3 ملايين نسمة في ظرف 8 سنوات، لينتقل هذا العدد إلى 18.120 مليون نسمة سنة 79، أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه سنة 1962 تقدر بـ73.26%، وهي نسبة مرتفعة جدا. أما خلال الفترة 1980-1989 فقد تم إيلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية وتعتبر عائقا في طريقها، لذا عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو الديموغرافي راجعة إلى تطبيق برامج التنظيم أو التخطيط العائلي، و انتشار استعمال وسائل منع الحمل، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1990 إلى 25.022 مليون نسمة بعدما كان في بداية فترة الثمانينات 18.666 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها 25.40%، وهي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة السبعينات. وقد شهدت الفترة الممتدة منذ أوائل التسعينات تراجعاً في وتيرة النمو الديموغرافي بالمقارنة مع السنوات السابقة، ويرجع ذلك في التسعينات إلى تراجع الظروف المعيشية، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وكذلك تدهور القدرة الشرائية، حيث عانت الجزائر من الديون الخانقة بعد انخفاض الإيرادات

اللازمة لتغطيتها، ولجأت إلى الاستدانة وتدويل الديون لاستعادة توازنها واستقرارها الاقتصادي، تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، التي شهدت تدهورا خطيرا في الوضع الأمني والسياسي، الأمر على أثر على كل نواحي الحياة العامة، وأدى إلى تقلص عدد المواليد وبالتالي انخفاض وتيرة النمو السكاني.¹ كما أنه اتجاه ناجم عن التحسن الكبير في صحة المرأة وتعليمها، منذ الألفية الجديدة، كما أسهم تأخير تكوين الأسرة والناجم عن عدم وجود مساكن بأسعار معقولة وارتفاع البطالة في أوساط الشباب مما أدى لانخفاض معدلات الخصوبة، حيث تراجع معدل النمو السكاني من 3.1% سنة 85 إلى 1.9% سنة 95 إلى 1.5% عام 2008،² وقد عرف نمو متذبذبا خلال الفترات الموالية حيث قدر سنة 2013 و2014 بـ 2.26% و2.08% على التوالي.³ وقد قدر عدد السكان المقيمين في الجزائر في 1 جانفي 2014 بـ 38.7 مليون نسمة، مع تسجيل انخفاض في نسبة الفئة العمرية التي هي في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة)، حيث انتقلت من 64.0% إلى 63.3% بين 2012 و2013، وسجلت الفئة العمرية التي تزيد عن 60 عاما ارتفاعا بانقلابها من 8.1% إلى 8.3% خلال نفس الفترة.⁴

مما سبق وبما أن الزيادة في عدد السكان الكبيرة، التي شهدتها الجزائر خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت قد شكلت أهم المخاطر التي واجهت التطور الاقتصادي، وأحد العوامل المتسببة في زيادة عرض العمل، ومنه إلى زيادة البطالة في ظل جمود العرض الوطني والجهاز الإنتاجي، فإن الوضع الذي ساد بعد سنوات 1990 يعتبر مريحا للاقتصاد الجزائري ولسوق العمل فيه، حيث ستعمل على تخفيض الضغط على هذه السوق، مما يساعد على تحقيق التوازن فيه.

كما يمكن ملاحظة نقص نسبي في الفئة العاملة التي تتراوح ما بين 15 و 24 سنة من عمرها، وسبب ذلك هو تخصيص أكبر وقت متاح لدى هذه الفئة في الدراسة أو

التأهيل، مما يؤجل دخول هذه الفئة إلى السوق. وفيما يخص الفئة المشتغلة، فيمكن تقسيم أهم المراحل التي مرت بها كما يلي:

- **الفترة من 1989 إلى 2000:** وهي الفترة التي تميزت بانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتسجيل تدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تعتبر هذه المرحلة أسوأ المراحل، وقد سجلت مناصب الشغل انخفاضا إلى 27 ألف منصب، إضافة إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن غالبية المناصب هي مناصب حكومية، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة.

- **الفترة بعد سنة 2000:** في هذه الفترة ارتفعت مناصب الشغل بسبب انتعاش الحركة في القطاع الخدمي وقطاع البناء والأشغال العمومية، وأيضا بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

وعموما فإن كلا من الفئة النشيطة والفئة العاملة بشكل خاص، تميزتا بعرض كبير رغم الظروف والمشاكل الاقتصادية المهمة التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحالي.⁵ ويمكن توضيح تطور كل منهما كما يلي:

جدول (01): تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين (2000-2014) (الوحدة بالآلاف)

السنوات	عدد السكان النشطين	عدد السكان المشتغلين
2000	8690	6179
2001	8568	6228
2002 *	9305	5462
2003	8762	6684
2004	9470	7798
2005	9493	8044
2006	10110	8869
2007	9969	8594
2008	10315	9145

9472	10544	2009
9735	10812	2010
9599	10661	2011
10170	11423	2012
10778	11964	2013
10566	11716	2014

Source :⁶Donnée de l'office national des statistiques, « **retrospective statistiques 1962-2011** », « **Activité, emploi & chômage au 4^{ème} trimestre 2013** » , n°653. Et en avril 2014, n° 671

* سنة 2002: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2004.

نلاحظ زيادة في كل من السكان النشطين والمشتغلين، فقد ارتفع عدد السكان النشطين والمشتغلين بـ 34.82% و 70.99% على التوالي من 2000-2014.

بالإضافة إلى ذلك نضيف دور المرأة في سوق العمل والذي أصبح أمرا طبيعيا في وقتنا الحالي بسبب زيادة النساء الحاملات للشهادات وتفوقهن في المجالين العلمي والعمل، ودخولهن إلى كافة المجالات تقريبا، حيث يعود أهم جزء من ارتفاع النشاط إلى اليد العاملة النسوية، التي سجلت ارتفاعا في معدل النشاط قارب 8 نقاط وذلك بانتقالها من 1.8% سنة 1966 إلى 9.6% سنة 1998.⁷ كما شهدت الجزائر ارتفاعا في عدد النساء النشاطات ما بين سنوات 2000 و 2010 قدر بـ: 29.3% مقابل 19% لدى الرجال في نفس المدة. كما ارتفعت مساهمة المرأة في العديد من القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الخدمات، وقد مثلت النساء العاملات نسبة 19.6% من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد سنة 2006. وفي سنة 2010 بلغت نسبة السكان النشطين الذي تقدر أعمارهم بـ: 15 سنة فما فوق: 41.7% منها 14.2% نساء.⁸ وخلال شهر سبتمبر من سنة 2012 بلغ إجمالي السكان النشطين 11423000 شخص، منها 2142000 امرأة أي بنسبة 18.8%، وفي سبتمبر 2013 بلغ عدد الجزائريين الذين يمثلون الفئة النشطة حوالي

11964000 نسمة، وذلك بارتفاع نسبي قدره 4.7% مقارنة بسبتمبر 2012، تجاوزت فيها عدد النساء النشاطات المليون نسمة (2275000) أي بنسبة قدرها 19% من إجمالي الفئة النشطة ككل. وقد بلغ معدل مساهمة النساء فوق 15 سنة في القوة عاملة 16.6% خلال سبتمبر 2013. أما الفئة المشتغلة فقد وصلت إلى 10788000 نسمة، منها 1904000 امرأة أي بنسبة 17.6% من إجمالي الفئة المشتغلة خلال نفس الفترة أي بزيادة قدرها عشر نقاط عما كانت عليه في نفس الفترة من السنة السابقة (2012).⁹

أما خلال شهر أبريل 2014 فقد بلغ إجمالي السكان النشطين ما يقارب 11716000 نسمة، تخطى فيها عدد النساء النشاطات المليون امرأة (2288000) مشكلا بذلك نسبة 19.5% من إجمالي الفئة النشطة، وفيما يخص نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق فقد قدرت بـ 41.5% منها: 66.3% لدى الرجال و16.3% لدى النساء. وتبين نتائج المسح تراجعاً في حجم الذكور النشطين اقتصادياً مقارنة بسبتمبر 2013 مع تزايد حجم الإناث في نفس الفئة.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد قدر بـ: 10566000 نسمة، وتشكل اليد العاملة النسوية 18.6% من إجمالي المشتغلين أي 1962000 امرأة مشتغلة، عرفت بذلك زيادة بلغت نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر 2013. وفيما يخص نسبة العمالة فقد بلغت 37.5% على المستوى الوطني 14% منها لدى الإناث، كما تظهر النتائج أيضاً أن القطاع الخاص يشغل 58.9% من المشتغلين، وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الإناث لتبلغ 61.9% من إجمالي العمالة النسوية.¹⁰

وخلال سبتمبر 2014، بلغ حجم السكان النشطين اقتصادياً 11453000 نسمة، وشكلت النساء 2078000 نسمة أي ما يعادل 18.1% من إجمالي هذه الفئة.

وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان الذين تجاوزوا 15 سنة 40.7%: 66.2% لدى الذكور و 14.9% لدى الإناث، وقد تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2014 بانخفاض في مستوى حجم السكان النشطين مقارنة بأفريل 2014. وبالنظر إلى الفئة المشتغلة فقد قدرت بـ: 10239000 نسمة أي بنسبة 26% من إجمالي السكان، وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722000 نسمة وهو ما يمثل 16.8% من إجمالي المشتغلين، أما نسبة النساء من إجمالي العمالة فقد قدرت بـ: 12.3%.¹¹ أما خلال سبتمبر 2015 فقد بلغ حجم النشطين اقتصاديا 11932000 نسمة مع حجم الفئة النسوية بنسبة 19.4% من إجمالي هذه الفئة. وبالنسبة للفئة المشتغلة فقد بلغت 10594000 نسمة، أي بنسبة 26.4% من إجمالي السكان، وتشكل حجم اليد العاملة النسوية نسبة 18.3% من إجمالي اليد العاملة.¹²

2- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي: ويعتبر أهم عامل محدد للطلب على قوة العمل ومنه معدلات البطالة، وقد شهدت الجزائر في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، معدلات مرتفعة لنمو الناتج الداخلي، وبالتالي ارتفع معدل الطلب على العمل، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، أما خلال تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي لسنة 1989 فقد تراجعت نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، لتعاود بعد ذلك الارتفاع، ويلاحظ أنه كلما ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي، فإن معدلات الطلب على العمل سترتفع وهو ما يساعد على تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد الوطني.

3- تطور الاستثمار: إن تطور معدلات الاستثمار الكلي ونمط تخصيص هذه الاستثمارات يؤثران على الطلب على العمل ومنه معدل البطالة، حيث يعتبر معدل الاستثمار هو المتغير الرئيسي المحدد لمعدل النمو في الاقتصاد الوطني في الأجلين

المتوسط والطويل، باعتبار أن الإضافة للطاقة الإنتاجية تنتج من زيادة الاستثمار، وبالتالي فهذا الأخير هو الذي يحدد الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت الجزائر نموا في الاستثمار الكلي في فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، وذلك بوضع زيادة الاستثمارات وخاصة في القطاع الصناعي كإحدى أهم أولوياتها، وذلك عن طريق تخصيص جزء هام من الدخل الوطني لهذا الغرض، ويظهر ذلك جليا من خلال مخططات التنمية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات من 26.4% في الفترة (1967-1969) (المخطط الثلاثي)، إلى 44.6% في الفترة (1980-1984) (المخطط الخماسي الأول)، وعندما انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية في العام 1986، بدأت الاستثمارات في التراجع وذلك لأن المحروقات شكلت 98.5% من صادرات الجزائر، وبالتالي أصبحت معدلات النمو الاقتصادي سالبة، مما أدى إلى ارتفاع البطالة ومعدل التضخم وزيادة حجم المديونية الخارجية، وكلما زاد ارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين زاد انخفاض الطلب على اليد العاملة وبالتالي ترتفع معدلات البطالة أكثر. كما أن كيفية تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية تعتبر عاملا هاما لتحديد الطلب على اليد العاملة والتأثير فيه.

4- أساليب الإنتاج: إن أساليب الإنتاج لها تأثير على جانب الطلب على اليد العاملة في سوق العمل، وما إذا كانت تعتمد على وسائل إنتاج كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال، ونجد أن وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال معتمدة بكثرة، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو ما يؤثر في خلق فرص العمل، ويترتب عليه زيادة معامل رأس المال إلى العمل في الصناعة بكل أنواعها، بالإضافة إلى تفضيل سياسة التحديث داخل القطاعات على حساب سياسة التشغيل في ظل غياب سياسة واضحة تضع التشغيل كهدف محوري لها، كما أن السياسات الحكومية تشجع اقتناء تقنيات كثيفة رأس المال مدخرة للعمل، وذلك عن طريق الإعفاءات الجمركية، والقروض ودعم أسعار الوقود وغيرها، متجاهلة في نفس الوقت

عنصر العمل، ووفرته وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة، ومنها تقادم ظاهرة البطالة.

5- انخفاض أسعار المحروقات: بما أن الجزائر بلد طاقي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة، بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى، على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة تفوق 96% فإن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986، أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة تقلص حجم الاستثمارات المحلية بسبب تدهور الربح البترولي، ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.¹³ كما أن انخفاض أسعار المحروقات خلال السنة الأخيرة من شأنه رفع معدل البطالة.

6- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: تشهد الجزائر زيادة كبيرة في عرض العمل، المتمثل في خريجي المدارس والمراكز التكوين والمعاهد والجامعات، دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في أغلب الدول النامية، وبالتالي خلق عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق، خاصة التخصصات النادرة. وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جلية من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة، والتوجه إلى نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه، في التكوين بجانيه الأكاديمي والتطبيقي. وهو ما يوفر ارتباطا وانسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.¹⁴

7- قوانين العمل وتشريعاته: بالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على تشريعات العمل خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات مازال يمارس دورا سلبيا على الطلب على العمل خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور، أو تحديد أجور في القطاع العامل أي مكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير.¹⁵ بالإضافة إلى ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات.

8- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% في عام 1984-1985 إلى 101.9% في عام 1986-1987، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأنها تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و20% أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينيات، مما أثر على حجم المبادلات التجارية مما يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.¹⁶

9- قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها:¹⁷ أثبتت آليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب أنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. وبحسب التجارب المحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح في إنشاء مؤسسات وجزء قليل منهم ينجح في الحفاظ على استمراريته. إن النجاح المتواضع للمؤسسات الصغرى في تخفيض نسبة البطالة يعود لأسباب عدة، نذكر منها مايلي:

أ- ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرتوا إنشاء المشاريع: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلمها عبر الأنشطة التدريبية. ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص).

ب- بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد منا لتقارير إلى وقت المؤسسات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور.

ج- التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصا لتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم. على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلم أو للمرأة الفقيرة المعيلة. ومن الجدير ذكره أنه نظرا لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

د - عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب: تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل. بيد أن القليل منها

يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزداد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

10- الاختلالات الهيكلية:¹⁸ تعود البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. وتتمثل أهم الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.

11- تخطيط القوى العاملة: إن سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر من أهم الأسباب لانتشار البطالة وزيادة حدتها، حيث أن الهدف من وراء تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما تحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره فيما بعد، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وإن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في

مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات، بين العرض والطلب، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا، وصولا إلى أفضل إنتاج، ولاشك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها. حيث أن إيجاد توازننا في العمالة مما يؤدي إلى إنتاجية مساوية تماما للعمالة المستخدمة، من حيث العدد والمستوى والتركيبة، وأن أي زيادة أو نقصان في العمالة، في أحد أطراف التوازن يؤدي إلى الخلل، ويرجع قصور تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها:

- نقص وعدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية، والتي غالبا ما تكون متناقضة.
- عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم والتكوين.
- عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة، أي البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجية عالية.
- ومن هنا يتضح لنا، أن غياب مخطط للقوى العاملة وتخطيطها بشكل جيد يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة.¹⁹

12- **النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية:** إن التركيز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، كما أن الهجرة الداخلية ليست فقط من الريف إلى المدينة بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسات توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن

الشمالية،²⁰ وما لاشك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة مما يترتب عليه زيادة في معدلات البطالة في المدن الكبرى وزيادة الضغط على المرافق العامة المتاحة مما يخلق مشاكل إضافية في مجال السكن والتعليم والصحة والنقل، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى. وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.²¹ ويمكن توضيح توزيع السكان في المناطق الريفية الحضرية كما يلي:

جدول(02): توزيع السكان في المناطق الريفية والحضرية (2000-2013)

السنوات	المناطق الحضرية %		المناطق الريفية %	
	النمو السكاني	سكان الحضر بالنسبة لإجمالي السكان	النمو السكاني	سكان الريف بالنسبة لإجمالي السكان
2000	2.75	59.91	-0.57	40.08
2001	2.66	60.71	-0.64	39.28
2002	2.59	61.50	-0.72	38.49
2003	2.57	62.28	-0.74	37.71
2004	2.61	63.06	-0.7	36.93
2005	2.69	63.83	-0.62	36.17
2006	2.78	64.59	-0.53	35.40
2007	2.85	65.34	-0.46	34.65

2008	2.91	66.09	0.41-	33.9
2009	2.91	66.82	0.33-	33.17
2010	2.89	67.52	0.29-	32.47
2011	2.87	68.20	0.25-	31.79
2012	2.84	68.87	0.21-	31.13
2013	2.79	69.51	0.2-	30.49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول السابق الفجوة بين النمو السكاني في المدن والريف الذي نلاحظ أنه مقدر بقيم سالبة وفي تراجع مستمر، كما يمثل سكان الحضر نسبة كبيرة من إجمالي السكان وهي في تزايد مستمر من 59.91% إلى 69.51% بين 2000-2013، في مقابل النسبة الضئيلة لسكان الريف التي تتراجع باستمرار لتبلغ سنة 2013 30.49% من إجمالي السكان بعدما كانت تقدر سنة 2000 بـ 40.08%. مما يؤدي إلى زيادة الضغط في المدن خاصة الكبرى وارتفاع معدلات البطالة، خاصة وأن القطاعات الاقتصادية القادرة على امتصاص هذا الحجم من اليد العاملة ذات تأثير محدود في خلق مناصب الشغل، وتركزت العملية على القطاع الإداري العمومي والتجارة والخدمات.

المحور الثاني: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر

لتحديد أهم محددات البطالة في الجزائر تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموالي:

$$\log cho = c + a_0 \log i + a_1 \log pib + a_2 \log n + a_3 \log pp + a_4 \log dep + \varepsilon.$$

$\log pib$: لو غاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

logi : لوغاريتم الاستثمار المحلي.

log cho : لوغاريتم معدل البطالة. log pp / : لوغاريتم أسعار البترول.

log n : لوغاريتم عدد السكان.

log dep : لوغاريتم إجمالي النفقات العامة.

وقد تم تقدير النموذج إحصائياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وهذا بواسطة الحزمة الإحصائية R .

فتظهر النتيجة التالية:

Call:

lm(formula = logcho ~ log.pp + log.pib + log.n + log.dep + lgi., data = tableau)

Residuals:

Min	1Q	Median	3Q	Max
-0.09148	-0.05894	-0.01492	0.04995	0.14873

Coefficients:

Estimate	Std. Error	t value	Pr(> t)
(Intercept)	23.92312	8.40270	2.847 0.0103 *
log.pp	0.11570	0.09814	1.179 0.2530
log.pib	-2.06397	0.94784	-2.178 0.0422 *
log.n	-0.05253	0.08607	-0.610 0.5489
log.dep	0.35142	0.34040	1.032 0.3149
lgi.	-0.28452	0.49455	-0.575 0.5718

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.08136 on 19 degrees of freedom
(1 observation deleted due to missingness)

Multiple R-squared: 0.8303, Adjusted R-squared: 0.7856

F-statistic: 18.59 on 5 and 19 DF, p-value: 9.921e-07

يتضح من نتائج التقدير أنه يحتوي على تناقضات، إذ أن قيمة p-value لكل من لوغاريتم النفقات العامة، أسعار البترول، إجمالي الاستثمارات المحلية وعدد السكان أكبر من 5% أي أنها غير معنوية. وعليه سنلجأ لطريقة الحذف الخلفي للمتغيرات الأقل أهمية متغيراً بعد الآخر لغاية بقاء المتغيرات المعنوية فقط في النموذج اعتماداً على قيمة P-value وبعد تطبيق هذه الطريقة تبين لنا النموذج المرشح التالي:

$$\log cho = c + a_0 \log i + a_1 \log pib + \varepsilon.$$

وبتقدير النموذج السابق بواسطة الحزمة الإحصائية R بنفس الطريقة السابقة تبين لنا النتائج التالية:

Call:

lm(formula = logcho ~ lgi. + log.pib, data = Dataset)

Residuals:

Min	1Q	Median	3Q	Max
-0.11261	-0.06523	-0.01262	0.04250	0.16567

Coefficients:

Estimate	Std. Error	tvalue	Pr(> t)
(Intercept)	30.8388	6.1824	4.988 5.42e-05 ***
lgi.	-0.3312	0.1501	2.207 0.038069 *
log.pib	-2.9347	0.6939	-4.229 0.000344 ***

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.08036 on 22 degrees of freedom

Multiple R-squared: 0.8083, Adjusted R-squared: 0.7909

F-statistic: 46.38 on 2 and 22 DF, p-value: 1.284e-08

كما هو مبين، فإن هذه النتائج خالية من التناقضات، حيث بلغت قيمة $\alpha_0 = -0.33$ و $\alpha_1 = -2.93$ ، وهي قيمة منطقية ومتوافقة مع المنطق الاقتصادي، كما أن قيمة p -value أقل من 0.05 وهذا ما يقود إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة بأن كلا من α_0 و α_1 تختلفان معنوياً عن الصفر وكل من إجمالي الاستثمارات المحلية والنتائج المحلي الحقيقي يؤثران على البطالة في الجزائر. كما نلاحظ أن قيمة p -value الموافقة لإحصائية فيشر أقل من 5% ما يعني معنوية النموذج، وقيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.80 ما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة وأن المتغيرات التفسيرية تفسر 80% من التغير في المتغير التابع.

من المشاكل المحتملة التي يمكن أن تواجهها هي الانحراف عن فروض النموذج، وإن أفضل طريقة لفحص الانحرافات عن فروض النموذج يكون عن طريق تحليل البواقي، حيث أن تحليل البواقي يحدد المشاكل غير العادية في بيانات العينة ويقترح طرقاً لتحسينه. ولاكتشاف العيوب نجري الاختبارات التالية:

- **اختبار عدم ثبات التباين:** تعني مشكلة عدم ثبات التباين تغير تباين المتغير العشوائي عند تغير المتغير التفسيري، ما يؤثر على كفاءة المعلمات المقدرة في التقدير، ويمكن استخدام اختبار Breusch-Pagan لاختبار عدم وجود علاقة بين البواقي والمتغيرات المفسرة، أو بين البواقي والقيم المقدرة باستخدام التعليلة التالية:

- `>bptest(LinearModel.2)`
studentized Breusch-Pagan test

وكانت النتيجة كما يلي:

- data: LinearModel.2
- BP = 0.4759, df = 2, p-value = 0.7882

نلاحظ أن قيمة p -value أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم على عدم وجود علاقة بين المتغير العشوائي والمتغيرات التفسيرية.

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

من أجل فحص اعتدالية البواقي سنستخدم على اختبار Shapiro من خلا استخدام
التعليمة التالية:

```
>residus<-residuals(LinearModel.2)
>shapiro.test(residus)
Shapiro-Wilknormality test
```

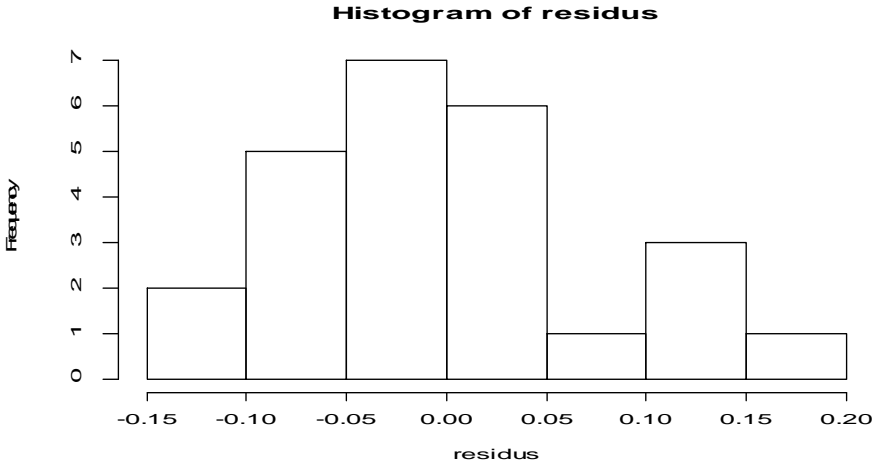
وكانت النتيجة كما يلي:

```
data: residus
W = 0.94961, p-value = 0.2457
```

نلاحظ أن قيمة p-value أكبر من 5% ما يجعلنا نقبل فرضية العدم وعليه فإن سلسلة
البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

وإذا كانت معادلة المربعات الصغرى خالية من العيوب، فإن البواقي تميل إلى أن تقع في
شكل حزمة أفقية، مع عدم وجود ميل لأن تكون سالبة أو موجبة بانتظام. عموماً فإن أي
اختلاف عن هذا السلوك قد يفسر بوجود بعض النقائص أو العيوب في النموذج.²²

ويوضح الشكل الموالي أن النموذج خالي تقريبا من النقائص:
الشكل رقم 1: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج R

وعليه يمكن قبول النموذج أي أن كلا من الاستثمارات المحلية والنتائج المحلي الحقيقي تؤثر على معدلات البطالة كالتالي:

- **إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:** حيث كلما زاد معدل النمو الاقتصادي أدى إلى زيادة مستوى التشغيل نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديد، ما يترتب عليه انخفاض معدل البطالة في ظروف الرواج والانتعاش، وعليه يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق نمو اقتصادي أي أن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا مع هدف التشغيل مما يؤدي لرفع البطالة. وهذه العلاقة العكسية تتفق مع النظرية الاقتصادية وفقا لنظرية أوكن. لكن هيكل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق من قطاع المحروقات الذي على الرغم من أهميته، إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير.

- **إجمالي الاستثمارات المحلية:** بزيادة الاستثمارات تؤدي لخلق مناصب جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوة العاملة وبطبيعة الحال تنخفض البطالة. وقد تبنت الحكومة هذا

الخيار عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها امتصاص البطالة.

تجدر الإشارة إلى أن كل من الاستثمارات ومعدلات النمو يتأثران بأسعار البترول مما يعني تأثر معدلات البطالة بتلك الأسعار، إلا أن النفط يوفر الموارد وليس الشغل.

خلاصة واستنتاجات:

في نهاية هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها التطرق لأهم محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري، خلصنا للنتائج التالية:

- تبين دراستنا التحليلية أن أهم محددات البطالة هي زيادة معدل النمو السكاني، تدهور شروط التبادل في الدول الصناعية الكبرى، انخفاض أسعار المحروقات، عدم توافق عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد مع متطلبات سوق العمل، سوء تخطيط القوى العاملة، قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغيرة والحفاظ على استمراريتها، النزوح الريفي والهجرة الداخلية، قوانين العمل وتشريعاته. بالإضافة إلى نقص ديناميكية ومرونة القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا.
- أثبتت نتائج التحليل القياسي أن أهم محددات البطالة خلال الفترة 1990-2014 هي إجمالي الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي.
- مصدر كل من الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي هو ارتفاع أسعار النفط مما يدل على هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.
- وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن طرح الاقتراحات التالية:
- التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- إعادة صياغة القوانين التي تهدف لتشغيل الشباب وإدماج خريجي الجامعة.

- رفع القيود على بعض بنود الإنفاق العام الموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وبالمقابل الضغط على الإنفاق الحكومي غير المنتج وتخفيض نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.
- على صانعي القرار دفع وتيرة النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد أخرى غير المحروقات نظرا لما يتميز به الاقتصاد الوطني بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المواد الطاقوية.
- على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما يعوض ضعف البنوك العامة والخاصة في هذا المجال.

هوامش وإحالات:

- 1- فضيل عبد الكريم، محمد صالي، "النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص ص122-123.
- 2- مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص195.
- 3- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع:

www.ons.dz vu : 16/08/2015

- 4- فضيل عبد الكريم، محمد صالي، مرجع سابق، ص 123.
- 5- هاجر رماش، "اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة-2، 2012/2013، ص ص 96، 101.
- 6-Donnée de l'office national des statistiques, « **retrospective statistiques 1962-2011** », « **Activité, emploi & chômage 4^{ème} trimestre 2013** », n°653. Et en avril 2014, n° 671
- * سنة 2002: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2004.

- 7-Organisation International du Travail, « **marché du travail et emploi en Algérie, éléments pour une politique nationale de l'emploi, profil de pays** », programmedes emplois en Afrique, bureau de l'OIT à Alger, octobre 2003, p 19.
- 8- Fonds monétaire international, « **Algérie: question choisies** », rapport du FMI, n^o 12/22, février 2012, p 19.
- 9-ONS, « **Activité, emploi et chômage au 4^{ème} trimestre 2013** », rapport n^o 653, 2014, p 1.
- 10- ONS, « **Activité, emploi et chômage en avril 2014** », rapport n^o 671, p 1.
- 11-ONS, « **Activité, emploi et chômage en septembre 2014** », rapport N^o 683, p 1.
- 12-ONS, « **Activité, emploi et chômage en septembre 2015** », rapport N^o 726, p 1.
- 13- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 252.
- 14- جمال بن السعدي، رضا زواش، "البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 12.
- 15- علي سنوسي، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب، الحلول - من خلال التطرق إلى تجارب دولية"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 16- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 254.
- 17- علي سنوسي، نفس المرجع، ص 7-8.
- 18- جمال بن السعدي، رضا زواش، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- 19- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 258-260.
- 20- نفس المرجع، ص 260.
- 21- جمال بن السعدي، رضا زواش، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- 22- جورج كافافوس، دونمير، "الإحصاء للتجارين مدخل حديث"، تعريب: سلطان محمد عبد الحميد، محمد توفيق البلقيني، دار المريح، الرياض، 2004، ص. ص 566-654